جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

إصلاحات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل لعبارة ابن مالك في التسهيل: دراسة نقدية

إعداد

د/ عبد العزيز سليمان الملحم
أستاذ النحو والصرف المساعد
(كلية التربية ـ قسم اللغة العربية / جامعة المجمعة / المملكة العربية السعودية)

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية ـ محكمة ـ ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

إصلاحات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل لعبارة ابن مالك في التسهيل: دراسة نقدية.

عبد العزيز سليمان الملحم
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: as.almelhem@mu.edu.sa

الملخص:

عنيت الدراسة ببيان إصلاحات أبي حيان النحوية لعبارة ابن مالك، وتحليلها، والحكم على مدى صحتها بالدليل، وعبارة ابن مالك عن نفس المسألة في مصنفاته كانت حاضرة في الدراسة، مع بيان ما بنى عليه أبو حيان إصلاحه، وقد بينت الدراسة تنوع إصلاحات أبي حيان، فبعضها مبني على وجهة نظره، وبعضها مبني على رأيه في المسألة، ومنها ما بناه على مخالفة عبارة ابن مالك لكلام النحاة، وقد تنوعت عبارة أبي حيان في إصلاحاته، فمنها ما صرح فيه بالإصلاح، ومنها ما اشتمل على الإصلاح دون التعبير بمصطلح الإصلاح، وأبرزت الدراسة صحة عبارة ابن مالك، ودقتها في أكثر المواضع، إضافة إلى دقة أبي حيان في بعضها في حكمه باحتياج عبارة ابن مالك إلى إصلاح، وقد تكون البحث من مقدمة ومسائل الإصلاحات النحوية وخاتمة ومصادر ومراجع، وقد اتّبعت في هذا البحث المنهج الآتي:عنونت لكل مسألة، وذكرت نص ابن مالك في التسهيل، ذكرت نص أبي حيان المشتمل على الإصلاح، حددت محل الاصلاح، وبينت مراد ابن مالك، ومراد أبي حيان، ناقشت إصلاح أبي حيان وقارنته بكلام النحويين،حكمت على إصلاح أبي حيان بالأدلة،رتبت المسائل وفق ورودها في التذييل والتكميل، وقد تكون هذا البحث من مقدمة ومسائل الإصلاح وخاتمة ومصادر ومراجع، أمّا المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته، وأمَّا مسائل البحث فاقتصرت على المسائل النحوية، وقد رتبتها وَفق ورودها في التذييل والتكميل، وأمَّا الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم ذيّلت البحث بقائمة بالمصادر والمراجع

الكلمات المفتاحية: إصلاح، أبو حيان، التذييل والتكميل، عبارة، ابن مالك، التسهيل.

Abu Hayyan's reforms al-naḥwīyah fī al-Tadhyīl wa-al-takmīl li The phrase Ibn Malik of fī al-Tasʹhīl : a critical study.

Abdul Aziz Sulaiman Abdul Aziz Al Mulhim
Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: as.almelhem@mu.edu.sa

Abstract:
The study was concerned with explaining Abu Hayyan's grammatical reforms to Ibn Malik's phrase, analyzing it, and judging the extent of its authenticity based on evidence. Ibn Malik's statement about the same issue in his works was present in the study, along with an explanation of what Abu Hayyan based his reform on. The study showed the diversity of Abu Hayyan's reforms. Hayyan, some of them are based on his point of view, some of them are based on his opinion on the issue, and some of them are based on Ibn Malik's statement contradicting the words of the grammarians. Abu Hayyan's statements varied in his reforms, some of them were what he declared about reform, and some of them included reform without expressing the term reform. The study highlighted the validity of Ibn Malik's statement and its accuracy in most places, in addition to the accuracy of Abu Hayyan in some of them in his ruling that Ibn Malik's statement needed reform. The research consisted of an introduction, issues of grammatical reforms, a conclusion, and sources and references. In this research, I followed the following approach: I titled each An issue, and I mentioned the text of Ibn Malik in al-Tashil, I mentioned the text of Abu Hayyan that included the reform, I identified the place of the reform, and I clarified what Ibn Malik and Murad Abu Hayyan meant, I discussed Abu Hayyan's reform and compared it with the words of the grammarians, I judged Abu Hayyan's reform with evidence, I arranged the issues according to their occurrence in Appendix and supplement. This research may consist of an introduction, reform issues, a conclusion, and sources and references. As for the introduction, I mentioned the importance of the topic, the reasons for choosing it, previous studies, the limits of the research, its methodology, and its plan. As for the research issues, it was limited to grammatical issues, and I arranged them according to their appearance in the appendix and supplement. As for the conclusion, I mentioned the most important results that the research reached, then I appended the research with a list of sources and references.

Keywords: Repair, Abu Hayyan, Al- Tadhyīl wa-al-takmil, Phrase, Ibn Malik, Al-Tashel.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد حظيت مصنفات ابن مالك بما لم تحظ به كثيرٌ من المصنفات شرحًا ونقدًا، وقد تعمق شراح مصنفات ابن مالك في شروحهم حتى تجاوزوا الشرح والنقد إلى إصلاح عبارة ابن مالك، فعني بعض شراح الألفية بإصلاح شيء من نظمها، كما عني بعض شراح التسهيل بإصلاح بعض عبارات متنه، ويعد أبو حيان فارس هذا المضمار؛ حيث أقدم على إصلاح جملة من عبارات ابن مالك في التسهيل، ولما طالعت تلك الإصلاحات اخترتها لتكون موضوعًا لبحثي الذي جاء بعنوان" إصلاحات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل لعبارة ابن مالك في التسهيل: دراسة نقدية ".

وقد دفعني إلى اختياره ما يأتي:

- أنني لم أقف على دراسة لإصلاحات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل لعبارة ابن مالك.
- أنَّ الإقدام على إصلاح عبارة ابن مالك أمر جدير بالدراسة والحكم.
- الوقوف على الأسباب التي دفعت أبا حيان إلى الإقدام على الإصلاح.

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث على دراسة خاصة بالإصلاحات لعبارة ابن مالك في التسهيل، والذي وقف عليه هو دراسات تتعلق بالاستدراكات والتعقبات والمآخذ، وهي دراسات لا علاقات لها بالإصلاحات، وهناك دراسات شبيهة بهذه الدراسة إلا أنَّها متعلقة بألفية ابن مالك، لا بالتسهيل، وهي:

١/ (ما أصلحه الشُّراح من ألفية ابن مالك جمعًا ودراسة)، وهو بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد(٢٢)، ١٤٢١هـ، للدكتور / إبراهيم صالح الحندود.

٢/(تسديد الشاطبي ألفية ابن مالك نظمًا)، وهو بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ،جامعة الأزهر، العدد(٣٤)،ج(٢)، ١٤٣٧هـ، للدكتور / رفيع غازي السلمي.

حدود البحث :

اقتصر البحث على المواضع التي فيها إصلاح لعبارة التسهيل ، ولم يتعرض لإصلاحات عبارة شرح

التسهيل[١]، كما لم يتعرض للإصلاحات التي ذكرها أبو حيان وأجاب عنها[٢].

منهج البحث:

وقد اتّبعت في هذا البحث المنهج الآتي:

- عنونت لكل مسألة.
- ذكرت نص ابن مالك في التسهيل.
- ذكرت نص أبي حيان المشتمل على الإصلاح.
- حددت محل الاصلاح، وبينت مراد ابن مالك، ومراد أبي حيان.
- ناقشت إصلاح أبي حيان وقارنته بكلام النحويين.
- حكمت على إصلاح أبي حيان بالأدلة.
- رتبت المسائل وفق ورودها في التذييل والتكميل.

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦٤/١، ٩٩/٥، ١١٥/٥ ، ١٤٥/٦، ٧٧/٩، ١٠/ ١٤٨،

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٧٣/١١ .

خطة البحث :

تكون هذا البحث من مقدمة ومسائل الإصلاح وخاتمة ومصادر ومراجع.

أمّا المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته.

وأمَّا مسائل البحث فاقتصرت على المسائل النحوية، وقد رتبتها وَفق ورودها في التذييل والتكميل، وأمَّا الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم ذيّلت البحث بقائمة بالمصادر والمراجع.

وأسأل الله ـ تعالى ـ الرشد والسداد .

المسألة الأولى: تعريف الكلمة

قال ابن مالك في تعريفه للكلمة:"الكلمةُ لَفْظٌ مستقل، دالٌّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه كذلك"(١).

فانتقد أبو حيان عبارة ابن مالك، واقترح إصلاحًا لها، فقال:" فقوله (لَفْظٌ) جنس يَشمُل المحدودَ وغيرَ المحدود، وهكذا شأن الحُدود تبدأ أولًا بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكنَّ المصنف أخذ جنسًا أبعدَ، وترك جنسًا أقربَ، وهو (القول)؛ إذ اللفظ ينطلق على المهمل ... وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقربَ كان أحسن، **فكان ينبغي أن يقول:** (الكلمةُ قولٌ)"(٢).

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ ابن مالك يُعرّف الكلمة بأنَّها لفظ، بينما يرى أبو حيان أن تعريفها بالقول أحسن، **وفي إصلاح أبي حيان نظر**؛ لأنَّ ابن مالك بيّن مراده من التعبير باللفظ في شرحه للتسهيل(٣)؛ حيث ذكر أنَّ اللفظ يشمل الكلمة وغيرها، فهي نوع منه، فالمهمل لا ينفي أن يعبر باللفظ عن الكلمة، لا سيما وأنَّ ابن مالك قيّد اللفظ بالدلالة، وهذا ما دأب على ذكره في مؤلفاته(٤)، ووضح ذلك في شرح التسهيل، وهو صنيع غيره من النحاة(٥)، فلا حجة لأبي حيان في استناده إلى شمول اللفظ للمهمل.

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ٣.

(٢) أبو حيان ،التذييل والتكميل، ١/١٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣، وشرح التسهيل،١/ ٤، وسبك المنظوم، ص ٥٩، والفوائد المحوية، ص ١.

(٥) ينظر: الخوارزمي، التخمير،١/ ١٥٥، وابن يعيش، شرح المفصل،١/ ٧٠ ، وابن الحاجب، شرح الوافية،ص١٢١.

فكل كلمة لفظ، وليس كل لفظ كلمة [١]، ولذلك فإن بعض النحاة[٢]يذكرون في تعريف الاسم أنَّه لفظٌ، وما ذلك إلا لأنَّ الاسم يدل على معنى، فلا مدخل للمهمل هنا كما زعم أبو حيان، وقد عبر سيبويه عن الكلمة باللفظ[٣].

وتعريف الكلمة بكونها لفظًا استعمله جماعة من النحاة غير ابن مالك[٤]، واستعمله هو وغيره في تعريف الكلام[٥]، ومنهم من عبر باللفظة بدل اللفظ[٦].

والنحاة يذكرون في كلامهم عن الاسم والفعل أنَّهما لفظان[٧]، وهما من أنواع الكلمة، كما أنَّ منهم من يعبر عن المفرد باللفظ، والمفرد كلمة[٨].

والقول يطلق على التام المعنى وغيره[٩]، وقد صرح ابن مالك بذلك في بعض مؤلفاته[١٠]، وابن مالك يريد أن يبين أن الكلمة أقل دلالة من الكلام؛ لأنَّها

---

(١) ينظر :ابن يعيش، شرح المفصل،١/ ٧٠.

(٢) ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،١/ ٢٥٣ .

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ١ / ٢٣، وابن يعيش، شرح المفصل،١/ ٧٠، وابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٤.

(٤) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية،١/٧ ، وابن الحاجب، شرح الوافية، ص ١٢١، وشرح المقدمة الكافية، ١/ ٢١٤، وابن القواس، شرح ألفية ابن معط،١/ ١٩٥.

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص،١/ ١٧، وابن خروف، شرح جمل الزجاجي،١/ ٢٥٣، والجزولي، الجزولية، ص ٣، والشلوبين، التوطئة، ص ١١٢، وشرح المقدمة الجزولية، ١/ ١٩٦ ـ ٢٠٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ١٥٧.

(٦) ينظر: ابن سيده، المخصص،١/ ٢٠٧، والمحكم والمحيط الأعظم،٧ /٥٠، والخوارزمي، والخوارزمي، التخمير،١/ ١٥٥، وابن يعيش، شرح المفصل،١/ ٧٠، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١/ ٤١، والكفوي، الكليات، ص ٧٥٧.

(٧) ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،١/ ٢٥٣، وابن عصفور، المقرب، ١/ ٤٥.

(٨) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية،١/ ٣٢.

(٩) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣١٧ .

(١٠) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية،١/ ١٥٧.

بالنسبة للكلام بمنزلة حروف الهجاء من الخط، كما ذكر في بعض مؤلفاته[١]، والقول لا يعطي هذه الفائدة لعموم دلالته، فاقتراح أبي حيان في إصلاحه ضعيف.

والقول يتوسع فيه، فيطلق مجازًا على الاعتقاد والرأي[٢]، ولذلك فرق سيبويه بين الكلام والقول[٣]، والتعريف يقتضي أن يكون مانعًا، فالتعبير باللفظ أولى.

ومن شراح التسهيل من أجاب عمّا أورده أبو حيان بأنَّه إنما يلزم الإتيان بالجنس القريب في الحد التام[٤]، وابن مالك لم يذكر ما ذكره عن الكلمة على أنَّه أنَّه حد تام، ولم يقل ـ من شراح التسهيل [٥] ـ بما قال به أبو حيان غير المرادي[٦].

وقد ذكر الشاطبي أن قول ابن مالك: في الألفية:" كلامنا لفظٌ" إتيان منه بالجنس القريب، وعليه يكون مع الكلمة كذلك[٧].

(١) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ،١/ ٩٦.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/ ١٧ ، ١٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١/ ١٣١. ١٣١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب،١/ ١٢٢، وابن جني، الخصائص، ١/ ١٨ ــ ٢٢، ٣٢.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١/١٣١.

(٥) ينظر: ابن عقيل، المساعد،١/ ٤، والسلسيلي، شفاء العليل،١/ ٩٥،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،١/١٣١، والدماميني، تعليق الفرائد،١/ ٦٢، والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عثمان الصيني) ص ٤١ ، ٤٢.

(٦) ينظر، المرادي، شرح التسهيل، ص ٦٥، وتوضيح المقاصد،١/ ٢٦٩.

(٧) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١/ ٣٢.

المسألة الثانية: دلالة الهمزة في أول الفعل المضارع على المتكلم

قال ابن مالك ــ في حديثه عما يميز الفعل المضارع ــ :"فيميِّزُ الماضي... والمضارع افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلِّم مفردًا ..."[١] .

ولكن أبا حيان لم يرتض ذلك، محتجًا بأنَّ الهمزة لا تدل على المتكلِّم وحدها، وأنَّ الدلالة على التكلم إنَّما هي للفعل[٢]،ثم اقترح إصلاحًا للعبارة فقال:" **وتحريرُ العبارة فيه** أنَّ يقال: ويميز المضارعَ أن يفتتحه المتكلم بهمزة يدل الفعل الذي هي فيه على أنَّ المتكلم أسنده إلى نفسه وحده ملتبسًا به، أو على أنَّه سيُحدثه"[٣].

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ الهمزة عند ابن مالك هي التي تدل على التكلم، بينما يرى أبو حيان أن الفعل هو الذي دل على التكلم ،ولذلك فعبارة ابن مالك عنده تحتاج إلى الإصلاح الذي ذكره.

وإصلاح أبي حيان غير وجيه، بل الصحيح ما ذكره ابن مالك؛ لأن تسمية الهمزة بهمزة المتكلم هو صنيع جمعٍ من النحويين[٤]، وتسمية ابن مالك للهمزة بهمزة التكلم ترددت في بعض مؤلفاته[٥].

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١/ ٧٠.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل،١/ ٧٠.

(٤) ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة،١/٩٠، والجزولي، الجزولية، ص ٣٤، وابن خروف خروف شرح جمل الزجاجي، ١/٢٧٣، والشلوبين، التوطئة، ص ١٣٩، وابن الحاجب، الوافية شرح الكافية، ص ٣٣٩ .

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية،١/ ١٦٨، والفوائد المحوية، ص ٢، وسبك المنظوم، ص ٦٠.

وما ذكره أبو حيان على أنَّه إصلاح لم يقل به أحدٌ من النحويين فيما وقفت عليه، والفعل لا علاقة له بالدلالة على التكلم؛ إذ لو حذفت الهمزة لغابت تلك الدلالة؛ لأن أحرف المضارعة هي التي يعرف بها الفاعل ما هو، ومن هو[١]، ولم يقل به ـ أيضًا ـ أكثر شراح التسهيل[٢].

المسألة الثالثة: دلالة تاء الغائب في الفعل المضارع

قال ابن مالك ــ في حديثه عما يتميز به الفعل المضارع ـ:"... أو بتاءٍ للمخاطبِ مطلقًا وللغائبة والغائبتين"[٣].

ويرى أبو حيان أنَّ (التاء)يراد بها المؤنث بالتأويل، كما يراد بها المؤنث لفظًا، وأن عبارة ابن مالك لا تشمل النوعين، بل تدل على المؤنث لفظًا فقط، ولذا قال:" **وإصلاح كلام المصنف أن يقول:** وللغائبة لفظًا أو بتأويل"[٤].

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ ابن مالك يجعل(التاء)مما يميز الفعل المضارع، بينما يرى أبو حيان أن تعبير ابن مالك بـ(التاء) لا يشمل المؤنث بالتأويل، لذا اقترح الإصلاح السابق.

وإصلاح أبي حيان فيه نظر؛ لأنَّ ابن مالك أطلق فلم يقيّد الغائبة بكونها مؤنثًا لفظًا، فعبارته تشمل النوعين، فيندرج تحته الظاهر والمضمر، والحقيقي

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: المرادي، شرح التسهيل،ص٧٣، وابن عقيل، المساعد،١/١٠، والسلسيلي، شفاء العليل،١/ ١٠٣، وناظر الجيش،تمهيد القواعد،١/ ١٧٣، والدماميني، تعليق الفرائد،١/ ٩٤، والمكي، هداية السبيل، (تحقيق :عثمان الصيني) ص ٨٠، والدلائي، نتائج التحصيل، ١/ ٢١٨.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص ٤.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل،١/ ٧٧ .

والمجازي[١]، وقد ذكر ابن مالك في مواضع من التسهيل إلى أنَّ المؤنث بالتأويل يعامل معاملة المؤنث لفظًا[٢]، ومما يدل على ذلك أنَّ ابن مالك لم يذكر كلمة (مطلقًا) مع المخاطب في بعض مؤلفاته[٣].

ولوضوح عبارة ابن مالك لم يقل أحد من شراح التسهيل بما قال به أبو حيان[٤]، وليس ابن مالك بدعًا في تعبيره بالغائبة دون زيادة؛ فقد عبر بذلك قبله كثير من النحويين[٥]، وقد اكتفى سيبويه والمبرد بذكر ضمير الغائبة دون تقييد[٦]، وهو مساوٍ لما ذكره ابن مالك.

والعجيب أنَّ أبا حيان ذكر أن تعبير ابن مالك مطلقٌ يشمل اللفظي والمؤول[٧]، ثم نقد التعبير، وذكر له إصلاحًا.

---

(١) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٧٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،١/ ١٧٦، والدماميني، تعليق الفرائد،١/ ٩٥، والمكي، هداية السبيل، ص ٨١، ٨٢ ، والدلائي، نتائج التحصيل،١/ ٢١٩ .

(٢) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٢٤، ٧٥ .

(٣) ينظر: ابن مالك ، الفوائد المحوية، ص٢.

(٤) ينظر: المرادي، شرح التسهيل،ص٧٣، وابن عقيل، المساعد،١/١١، والسلسيلي، شفاء العليل،١/ ١٠٣، وناظر الجيش،تمهيد القواعد،١/ ١٧٦، والدماميني، تعليق الفرائد، ١/ ٩٥، والمكي، هداية السبيل، ص ٨١ ، ٨٢ ، والدلائي، نتائج التحصيل،١/ ٢١٩.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/٢، وابن السراج، الأصول،١/ ٤٨، والجرجاني، المقتصد،١/ ١١٨، والصيمري، التبصرة والتذكرة،١/ ٩٠، والجزولي ، الجزولية، ص٣٤، وابن خروف، شرح جمل الزجاجي،١/ ٢٧٣، والشلوبين، التوطئة، ص ١٤٠، وابن الحاجب، شرح الوافية، ص ٣٣٩.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب،١/ ١٣، والمبرد، المقتضب،٤/ ٨٠ .

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١/ ٧٢.

المسألة الرابعة: المضمر في اسم الفعل المضارع

ذكر ابن مالك مواضع وجوب خفاء الضمير، ولم يذكر من بينها شيئًا من أسماء الأفعال إلا اسم فعل الأمر، فقال:" فمنه واجبُ الخفاء، وهو المرفوعُ بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فِعل الأمر مطلقًا "(١).

فاستدرك عليه أبو حيان اسم الفعل المضارع، واقترح إصلاح عبارته فقال:" ونقصَ المصنف قسم لم يذكره...**فكان ينبغي أن يقول:** وهو المرفوعُ بالمضارع ذي النون أو الهمزة، أو اسم فعله، ويأتي بباقيها"(٢).

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك لم يذكر اسم الفعل المضارع من بين مواضع وجوب خفاء الضمير، فاستدرك عليه أبو حيان ذلك، ولذا اقترح الاصلاح السابق.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ ابن مالك نصّ على أنَّ أسماء الأفعال تقوم مقام أفعالها في الإظهار والإضمار(٣)، ولذلك اقتصر على ذكر الأفعال في

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ٢٢.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل،٢/١٣٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢١٠، والفوائد المحوية، ص ٩٥ ، وشرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣٨٢، ١٣٨٧.

في الألفية[١]، وكذلك نصّ ابن مالك على أن ما ورد من أسماء الفعل المضارع قليلٌ[٢].

ونصّه على أن المضارع ذي الهمزة مما يجب معه خفاء الضمير يفهمُ أن اسم الفعل القائم مقامه كذلك، فلا حاجة لذكره[٣]، وإنَّما نصّ على اسم فعل الأمر لمخالفته فعله في الحكم[٤].

وقد اكتفى بعض النحاة قبل ابن مالك بذكر الاستتار في الأفعال[٥]، دون التعرض لذكر أسماء الأفعال ألبتة، ففي ذكر ابن مالك ما انفرد به اسم فعل الأمر زيادة توضيح منه، فكيف يطالبه أبو حيان بذكر اسم الفعل المضارع ؟

والعجيب أن المرادي قال في شرح التسهيل بما قال به أبو حيان[٦]، واعتذر في شرح الألفية لابن مالك عن عدم ذكره أسماء الأفعال بأنَّها قائمة مقام الأفعال[٧].

---

(١) وذلك في قوله :

ومِنْ ضَميرِ الرَّفعِ ما يَستترُ كـ افعلْ، أُوافِقْ، نَغتبِطْ، إذْ تُشكَرُ

ينظر: ابن مالك، الألفية، ص٧٧.

(٢) ينظر: ابن مالك ،شرح عمدة الحافظ،٢/ ٧٣٦، ٧٣٨، والفوائد المحوية، ص ٩٥.

(٣) ينظر: المكي، هداية السبيل،(تحقيق :عثمان الصيني) ص ٤٠١ ، ٤٠٢.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد،١/ ٤٥٠، والدماميني، تعليق الفرائد، ٢/ ١٨.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٢٨.

(٦) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص١٤٠.

(٧) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ١/ ٣٦٤.

المسألة الخامسة: تعين الفصلية في ضمير الفصل

بيَّن ابن مالك في حديثه عن ضمير الفصل مواضع تعين كونه فصلًا فقال: "وإنَّما تتعيّنُ فصليَّتُه إذا وليه منصوبٌ، وقُرِن بـ(اللام)، أو وليَ ظاهرًا"(١).

فرأى أبو حيان أنَّ العبارة تحتاج إلى إصلاح فقال:"... **كان ينبغي أن يقول:**(أو ولي ظاهرًا أو منصوبًا)(٢) ليحترز من: كان زيدٌ هو الفاضلَ؛ لأنَّه يَصدُق عليه أنَّه وَليهُ منصوب، ووليَ هو ظاهرًا، وهو في هذه الصورة لا يتعين للفصليَة؛ إذ يجوز أن يكون بدلًا من الظاهر الذي هو زيد اسم كان"(٣).

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ ابن مالك يرى أنَّه يتعين كون الضمير فصلًا إذا ولي اسمًا ظاهرًا، ولم يقيد الظاهر بقيد، بينما يرى أبو حيان أن اكتفاء ابن مالك بذكر الظاهر في الشرط غير كاف؛ لأنَّ الظاهر قد يقع بعده الضمير ولا تتعين فصليّته، فلا بد من زيادة كون الظاهر منصوبًا، ولذا اقترح إصلاحًا للعبارة.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ كلام ابن مالك يعني أنَّه لا يرى أن الضمير بعد(كان) ـ كما في المثال الذي ذكره أبو حيان ـ يعرب بدلًا؛ لأنَّه

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ٢٩.

(٢) هكذا في الكتاب المحقق، والصواب حذف (أو) .

ينظر: المرادي ،شرح التسهيل، ص ١٧٥وابن عقيل، المساعد،١/١٢٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١/ ٥٧٣ ،والدماميني، تعليق الفرائد ٢ / ١٦٣، والمكي، هداية السبيل، (تحقيق :عثمان الصيني) ص ٦٠٦.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل،٢/٣٠٢.

لا يحل محل الأول، وقد نبّه على ذلك بعض النحاة[١]، كما أنَّ الضمير لا يعرب توكيدًا؛ لأنَّ الظاهر لا يؤكد بالمضمر[٢].

والذي يؤيد ذلك أن ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل هو ما قال به في بعض مؤلفاته ، حيث لم يشترط أنَّ يكون الضمير مسبوقًا بمنصوب[٣].

ومما يدل على ما ذكرت أنَّ ابن مالك لم يقيد الحالة الأولى بسبق الظاهر؛ لأنَّ الضمير يكون فصلًا سواء سبق بظاهر أم مضمر، بخلاف الحالة الثانية التي لا يكون فيها الضمير متصلًا باللام فإنَّه لا تتعين فصليّته إلا إذا سبق بظاهر، أمّا إذا سبق بضمير فلا تتعين، فهذا يدل على منعه غير الفصليّة والحالة هذه[٤].

وعدم اشتراط تقدم منصوب في تعين فصلية الضمير ـ فيدخل باب كان فيما تتعين فصليته ـ قال به بعض النحويين غير ابن مالك[٥]، ويفهم من كلام سيبويه[٦]، وغيره[٧] منع كون الضمير غير فصل في هذه الحالة.

---

(١) ينظر: الأبذي، شرح الجزولية، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه،ص٦٨٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٣٣، والأبذي، شرح الجزولية،ص١٤٦، والرضي، شرح الرضي للكافية، ص ١٧٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ١٦٩، والفوائد المحوية، ص ١٦، وسبك المنظوم،ص٨٢.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الرضي للكافية، ص١٧٥.

(٥) ينظر: الجزولي، الجزولية،ص١٨٥، ١٨٦، والشلوبين، التوطئة،ص٢٨٧، والأبذي، شرح الجزولية،ص١٤٦، والرضي، شرح الرضي للكافية، ص١٧٥، وابن القواس، شرح ألفية ابن معط،٢/ ٦٦٩.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٩٠ ،٣٩١، ٣٩٣ ــ ٣٩٥ .

(٧) ينظر: المبرد، المقتضب،٤/ ١٠٣، وابن السراج، الأصول،٢/ ١٢٥.

وقد سلك بعض شراح التسهيل مسلك أبي حيان في إصلاحه[١]، وغفلوا عن مذهب ابن مالك المفهوم من نصوصه في التسهيل وغيره.

وما يراه أبو حيان مبني على جواز إعراب ما بعد الضمير بدلًا، وهو مذهب بعض النحويين[٢]، لكنَّ هذا لا يلزم به ابن مالك.

المسألة السادسة: زيادة (كان) بين الجار والمجرور

في حديث ابن مالك عما تختص به (كان) من بين أخواتها قال:" وتختصُّ (كان) ... وبجواز زيادتها ...أو بين جارٍّ ومجرور"[٣].

فعقب أبو حيان على صنيع ابن مالك بأنَّ زيادتها لم تحفظ إلا بين حرف الجر (على)ومجروره، وأن في كلام ابن مالك إطلاقًا ، فاقترح إصلاحًا لعبارة ابن مالك فقال :" وكان ينبغي للمصنف ألا يطلق فيقول:

(بين جارٍّ ومجرور)، **بل كان يقول:** (بين (على) ومجرورها)"[٤].

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ ابن مالك لم يخص جارًا بعينه، وإنَّما أطلق، بينما يرى أبو حيان أن الزيادة لم تحفظ إلا بين (على) ومجرورها، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأن زيادة(كان)شذوذًا إنما هي بين الجار والمجرور، لا بين(على) ومجرورها تحديدًا، وكون الفصل لم يسمع إلا بين (على)ومجرورها أمر آخر، فعبارة ابن مالك تشير إلى شذوذ الزيادة بين

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد،١/ ١٢٣،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،١/ ٥٧٣،والدماميني، تعليق الفرائد،٢/ ١٦٣،والمكي، هداية السبيل، (تحقيق :عثمان الصيني) ص ٦٠٦.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٦٧/٢.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص ٥٥.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤/ ٢٢٢.

المتلازمين، وهما الجار والمجرور، بغض النظر عن المسموع من حروف الجر[١].

فالزيادة شذوذًا بين الجار والمجرور، لا بين(على)ومجروها بخاصة، والمسموع من ذلك هو زيادتها بين (على)ومجرورها، ولذلك عبر بالجار والمجرور في الكافية الشافية وشرحها[٢].

ولوضوح مراد ابن مالك لم ينتقد أكثر شُرَّاح التسهيل عبارته كما فعل أبو حيان[٣]،وقد عبر بعض شراح الألفية بالجار والمجرور، ولم يقيدوه بـ(على)[٤].

ولم يفت ابن مالك أن يبين أن المسموع من زيادتها بين الجار والمجرور هو زيادتها بين(على)ومجرورها، وذلك في شرحه للتسهيل[٥]، فلا حاجة لما ذكره أبو حيان.

---

(١) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ٢ / ٢٢٥ .
مضمون هذا الجواب ذكره الدماميني، ووصفه الدلائي بالضعف؛ لأنَّه غير مُخلص مما أورده أبو حيان، ورأى الباحث أنَّه كاف في ذلك فاستند إليه في الرد على إصلاح أبي حيان.
ينظر: الدلائي: نتائج التحصيل، ٤/ ١٢١٩.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٤١١، ٤١٢.

(٣) ينظر: المرادي، شرح التسهيل،ص٣٠٦، وابن عقيل، المساعد،١/ ٢٧٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٣/ ١١٦٢ ،١١٦٣، والتَّتَّسي، شرح التسهيل، ص ٣٥٩ ، والدماميني، تعليق الفرائد،٢/ ٢٢٥ ، والمكي، هداية السبيل، (تحقيق :عثمان الصيني) ص ١٢٠٨.

(٤) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ١٠٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ٢٨١ ــ٢٩١، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢/ ٢٠١، والأزهري ، شرح التصريح،١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٣٦١.

المسألة السابعة: عود الضمير إلى اسم (كاد)وأخواتها

قال ابن مالك ـ في حديثه عن خبر(كاد) وأخواتها ـ:"ويتعيّنُ عَودُ الضمير من الخبرِ إلى الاسمِ، وكونُ الفاعلِ غيرَه قليلٌ"(١).

ففهم أبو حيان أن في هذا الكلام تناقضًا؛ إذ كيف يحكم بأن عود الضمير على الاسم متعينًا، ثم يجيز كون الفاعل غير هذا الضمير، وهذا يعني أنَّه لا يتعين عود الضمير؟(٢)، ولذا رأى أن العبارة تحتاج إلى إصلاح فقال:" **فإصلاحُه أن يقول** : ويكثُر عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم"(٣).

المناقشة:

يتبين من النصين السابقين أنَّ ابن مالك جعل عود الضمير من الخبر إلى الاسم متعينًا، ثم ذكر أن وقوع غير هذا الضمير فاعلًا للفعل الواقع خبرًا قليل، بينما يرى أبو حيان أن في عبارته تناقضًا، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وإصلاح أبي حيان غير وجيه؛ لأنَّ عود الضمير من الخبر الذي هو فعل على الاسم متعين(٤)؛ لأنَّ الخبر جملة، فلا بد من ربطها بالاسم الذي هو مبتدأ في الأصل، ولا علاقة لتعين ذلك بقلة وقوع غير الضمير فاعلًا؛ لأنّ تعين عود الضمير على الاسم قائم مع وقوع غير الضمير فاعلًا.

ففي نحو: (عسى زيدٌ أن يقوم)، و(عسى زيدٌ أن يقوم أبوه)الفاعل في الأول هو الضمير العائد من الخبر إلى الاسم، والفاعل في الثاني غير الضمير العائد، وهذا لا ينفي تعين عود الضمير.

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ٦٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،٤/ ٣٦٤

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل،٤/ ٣٦٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٣٩٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٣/ ١٢٨٣.

أمَّا إصلاح أبي حيان فيجعل عود الضمير غير متعين، يعني أنَّ: الخبر قد يخلو من الضمير العائد على الاسم، وهذا ما لم يقل به أحد، ولا أدري كيف ربط بين عود الضمير، وبين وقوع غيره فاعلًا.

ففي كلام ابن مالك حكمان هما: أنَّه لابد من ضمير يعود من الخبر إلى الاسم، وأنَّ فاعل الفعل في الخبر يكون هو الضمير، ويقل أنَّ يكون غيره(١)، ولكنَّ أبا حيان جعل الحكمين شيئًا واحدًا، وهذا ليس مراد ابن مالك؛ إذ ليس معنى كلام ابن مالك أن الفاعل إذا كان غير ضمير الاسم أن الخبر يخلو من ضمير يعود إلى الاسم.

فمراد ابن مالك تعين عود الضمير، وكثرة وقوع هذا الضمير فاعلًا في هذا الباب إذا كان الخبر فعلًا(٢)، وليس في كلام شراح التسهيل ما يقترب مما فهمه أبو حيان، بل مراد ابن مالك واضح عندهم(٣).

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٣٩٠، وابن عقيل، المساعد، ١/ ٣٠٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/ ١٢٨٢.

(٣) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ١/ ٣٠٢، والمرادي، شرح التسهيل، ص ٣٣٤ ، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/ ١٢٨٢، والتَّتَّسي، شرح التسهيل، ص ٤١٦، والدماميني، تعليق الفرائد،٣ / ٣٠٦ ، والمكي، هداية السبيل،،(تحقيق :عثمان الصيني) ص ١٣٤٨، ١٣٤٩.

المسألة الثامنة: المعطوف على اسم (إنَّ) بعد تمام الخبر

قال ابن مالك في حديثه عن (إن)وأخواتها:" يجوزُ رفعُ المعطوف على اسم(إنَّ) و(لكنَّ)بعد الخبر بإجماع ..."(١).

فناقش أبو حيان عبارته بأنَّ اسم(إنَّ)منصوب، فكيف يعطف المرفوع على المنصوب ؟، ثم ذكر إصلاحًا لعبارة ابن مالك فقال:" **وإصلاحُه أن يقول:**(على اسم(إنَّ)و(لكنَّ)باعتبار الموضع)، أو يقول :(على موضع اسم (إنَّ)و(لكنَّ)؛ لأنَّ موضعه كان رفعًا قبل دخول(إنَّ)و(لكنَّ)"(٢).

المناقشة:

يتبين من النصين السابقين أن ظاهر كلام ابن مالك أنَّ المعطوف معطوف على الاسم نفسه، بينما يرى أبو حيان أنه معطوف عليه باعتبار الموضع.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ الاسم المعطوف في إعرابه خلاف بين النحاة(٣)، فمنهم من جعله معطوفًا على محل اسم (إنَّ)، فيكون من عطف المفردات، وهذا ما قال به أبو حيان في إصلاحه، ومنهم من جعله مبتدأ محذوف الخبر، فيكون من عطف الجمل، وهذا ما يراه ابن مالك(٤)، ولذا ذكر أنَّه

(١) ابن مالك، التسهيل، ص٦٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥/ ١٨٤.

(٣) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٣٥٩، وابن عقيل، المساعد،١/ ٣٣٦، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢/ ٣٦٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٣/ ١٣٩٣، ١٣٩٤، والدماميني، تعليق الفرائد،٤/ ٨٣، ٨٤ .

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١/ ٤٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٣/ ١٣٩٣.

معطوف على الاسم، والعطف على اسم له خبر يصح أنَّ يقال فيه: معطوف عليه، إما باعتبار لفظه، وإما باعتبار محله(١).

فابن مالك جعله معطوفًا عليه باعتبار محله، فلا يدعي أنَّه عطف مرفوع على منصوب كما زعم أبو حيان، وقد بيّن ابن مالك مذهبه في شرح التسهيل(٢)، ولكنَّ عادة أبي حيان ألا يورد كلام ابن مالك في شرح التسهيل إلا إذا رآه مؤيدًا لكلامه هو.

وقد نصّ ابن مالك في الألفية على أن المرفوع معطوف على منصوب(إنَّ)(٣)، ومن قبلها في الكافية الشافية(٤)، وشرحها(٥)، وكذلك عبر بالعطف على اسم(إنَّ) في بعض مؤلفاته الأخرى(٦).

ولم ينتقد شراح الألفية ما ذكره من أنَّه معطوف على منصوب(إنَّ)، أي: اسمها(٧)، ومن النحاة من ذكر أنَّه معطوف على الاسم(٨).

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/ ١٣٩٦.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٤٨، ٤٩.

(٣) وذلك في قوله : **وجائزٌ رَفعُكَ مَعطُوفًا على مَنصُوبِ (إنّ) بَعدَ أَن يَستَكمِلا**
ينظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص٩٥.

(٤) وذلك في قوله : ونَصبَ ما على اسم ذا البابِ عُطِف أَجِزْ بلا قَيْدٍ، وبالرَّفعِ اعْتَرف .
ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/ ٥٠٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ١/ ٥١٠، ٥١١.

(٦) ينظر: ابن مالك، سبك المنظوم، ص١٠٥، والفوائد المحوية، ص٣٢.

(٧) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد،٥٣٣/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ٣٧٦، والشاطبي، المقاصد الشافية،٢/ ٣٦٧.

(٨) ينظر: ابن الحاجب، الكافية لابن الحاجب، ص ٥٢.

فالاسم المعطوف عند ابن مالك مبتدأ خبره محذوف، وقد عطفت الجملة المكونة من مبتدأ وخبر على الجملة السابقة مع مراعاة محل الاسم، لذا جُعل المبتدأ معطوفًا على الاسم .

ولأنَّ مذهب ابن مالك في المسألة حاضر في ذهن شراح التسهيل لم يعب أحدٌ منهم عليه ما عبّر به[١]، وكأن أبا حيان غفل عن مذهب الرجل الذي سوّغ له التعبير بما عبَر به.

المسألة التاسعة: المراد بالثاني من جزأي الجملة الاسمية

في حديث ابن مالك عن حذف الفعل وبقاء المنصوب قال:" وقد يُجعَل المنصوبُ مبتدأ أو خبرًا، فيلزم حذف ثاني الجزأين"[٢].

فرأى أبو حيان أنَّ الثاني هو الخبر، وعلى كلام ابن مالك لا يلزم إلا حذف الخبر؛ لأنَّه هو الثاني، والحاصل أن المبتدأ يحذف أيضًا، فاستحسن أبو حيان إصلاح العبارة، فقال:" **والأحسن أن يقول:(** فيلزم حذف أحد الجزأين)؛ لأنَّه إذا حذف المبتدأ فليس هو ثاني الجزأين"[٣].

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أنَّ ابن مالك عبّر عن المحذوف ـ مبتدأ كان أو خبرًا ـ بالثاني، بينما يستحسن أبو حيان عدم التعبير بكلمة الثاني.

وفي كلام أبي حيان نظر؛ لأنَّ معنى كلام ابن مالك أنَّه يلزم حذف أحدهما ، فالمراد بثاني الجزأين ثاني الاثنين، وهو شامل للأول والثاني[٤]، فيبقى

---

(١) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٣٥٩ ،وابن عقيل، المساعد،١/ ٣٣٦،وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/ ١٣٩٤،والدماميني،تعليق الفرائد ،٨٣/٤، ٨٤،والمكي، هداية السبيل، (تحقيق :عثمان الصيني) ص ١٤٧٦.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٨٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٧/ ٥٣.

(٤) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ٥/ ٣٥ .

فيبقى المبتدأ في حالِ حذف الخبر، ويبقى الخبر إذا حذف المبتدأ، فالمراد بالثاني الآخر منهما، وهو الخبر في الصورة الأولى، والمبتدأ في الصورة الثانية؛ لأنَّ كلا منهما ثانٍ للآخر(١)، ويقال : هذا ثاني هذا، أي: الذي شفعه(٢)، وكل من المبتدأ والخبر شفع الآخر، ولم ير غير أبي حيان من شراح التسهيل أن العبارة تحتاج إلى إصلاح(٣).

المسألة العاشرة: إخراج المستثنى من المستثنى منه

حد ابن مالك المستثنى بقوله : " هو المُخرَجُ تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة "(٤).

فلم يقبل أبو حيان من ابن مالك والنحاة وصف المستثنى بالإخراج، محتجًا بأنَّه لم يدخل تحت المستثنى منه حتى يوصف بأنَّه أخرج، ورأى أنَّ العبارة تحتاج إلى إصلاح فقال:" **وإصلاح ذلك أن يقال:(** المستثنى هو: المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها"(٥).

المناقشة:

يتبين من النصين السابقين أنَّ ابن مالك يرى أنَّ المستثنى مُخرج من المستثنى منه، بينما لا يرى أبو حيان ذلك، لذا ذكر الإصلاح السابق.

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد،١/ ٤٤٢،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٤/ ١٧٦٢، والمكي، هداية السبيل، ص ١٠١ .

(٢) ينظر:الزبيدي، تاج العروس، مادة(ثني) ،٢٨٥/٢٧.

(٣) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٤٤٤، وابن عقيل، المساعد،١/ ٤٤٢، والسلسيلي،شفاء العليل،١/٤٤١،وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤/ ١٧٦٢، والدماميني، تعليق الفرائد ،٣٥/٥،والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ١٠١.

(٤) ابن مالك، التسهيل، ص ١٠١ .

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨/ ١٥٩.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ دلالة الاستثناء اللغوية تدل على أنَّ المستثنى داخل في المستثنى منه وفي حكمه، فأراد المتكلم إخراجه، وإلا لما سمي مستثنى(١).

فإذا قلت: قام القوم، فقد استقر في ذهن المستمع أن القيام لكل القوم، فإذا قلت: إلا زيدًا، فقد أخرجت زيدًا من القوم، ومن الحكم الذي هو القيام، وهذا ما نقل عن سيبويه(٢)،والجمهور(٣)،ولو لم يكن

داخلًا ما كان لذكره فائدة، فهو داخل فيه بالنسبة إلى اللفظ، لا بالنسبة لقصد المتكلم(٤)، فذكر المستثنى مبين لكون المتكلم لم يرد دخوله في المستثنى منه، لا أنَّه كان يريده ثم أخرجه(٥)، وحتى الاستثناء المنقطع فإن المستثنى داخل داخل أيضًا(٦)، وأكثر شراح التسهيل لم يروا بأسًا في عبارة ابن مالك (٧).

---

(١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٥/ ٩٢، وابن فارس، مقاييس اللغة، ١/ ١٢٢، والعسكري، الفروق اللغوية، ص ٦٤، ١١٤، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٤٣/٣، وابن منظور، لسان العرب،١٨٢/١٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٣٠.

(٣) ينظر:السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٣/ ٦٦، ٧١، وابن جني، اللمع، ص٦٦،والجرجاني، المقتصد،٦٩٩/١، والعكبري، اللباب ،٣٠٢/١، وابن يعيش، شرح المفصل،٢/ ٤٦، وابن عصفور، المقرب، ١٦٦/١، وشرح جمل الزجاجي،٢٤٨/٢، والقرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء ، ص ٩٦ ــ ٩٩، وابن القواس، شرح ألفية ابن معط،٥٩٢/١ .

(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥/ ٢١١٧.

(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣/ ٣٤٣.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،٢/ ٢٦٤،والمرادي،شرح التسهيل، ص ٥٢٣،وابن عقيل، عقيل، المساعد،١/ ٥٤٨.

(٧) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٥٢٣، وابن عقيل، المساعد،٥٤٨/١، والسلسيلي، شفاء شفاء العليل، ٤٩٧/١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٥/ ٢١٠٨، والدماميني، تعليق الفرائد، ٦/ ٧ ــ١١،والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ٤٢٣ ، ٤٢٤.

وقد بيّن ابن مالك معنى المخرج بأنَّه الذي إذا لم يستثن لتناوله اللفظ[١]، وهذا معناه أنَّ المتكلم لم يرد دخوله فأخرجه.

والمتأمل في إصلاح أبي حيان يجد فيه خللًا بينًا؛ لأنَّ المنسوب قبل الأداة منسوب للمستثنى منه لا للمستثنى، وقد جعله أبو حيان منسوبًا للمستثنى، وهذا غير متحقق[٢].

المسألة الحادية عشرة: الحال المقترن بـ(أل) بين التعريف والتنكير

قال ابن مالك ـ في حديثه عن الحال ـ :"الحالُ واجبُ التَّنكيرِ، وقد يجيء مُعرَّفًا بالأداة أو الإضافة"[٣].

فلم يستحسن أبو حيان ذلك من ابن مالك، محتجًا بأن الحال ذا الأداة ليس بمعرفة عند الجمهور، فاقترح إصلاحًا لعبارة ابن مالك فقال:" **فكان ينبغي أن يقول:**(وقد يجيء فيه أل)؛ لأنَّها وإن كانت بصورة المعرفة نكرة عندهم من حيث المعنى"[٤].

المناقشة:

يتبين من النصين السابقين أنَّ ابن مالك جعل الحال ذا الأداة معرفة، بينما يرى أبو حيان أنَّه نكرة لذا ذكر الإصلاح السابق.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأن الحال المقترن بـ(أل) عند ابن مالك معرفة مؤولة بالنكرة[٥]، فعبارته موافقة لمذهبه، وقد بيّن ذلك في بعض مؤلفاته[٦].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢/ ٧٠٢.

(٢) وقد سلم كلامه من هذا الخلل في الارتشاف، ينظر: ١٤٩٧/٣.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص ١٠٨.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩/ ٣٠.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية،٢/ ٧٣٤، وشرح عمدة الحافظ،١/ ٤١٩، وسبك المنظوم، ص ١٣٦، والفوائد المحوية، ص ٥١.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٧٣٤/٢، وشرح عمدة الحافظ،١/ ٤١٧، والألفية، ص١١٢، وذلك في قوله :

وَالحَالُ إِن عُرِّفَ لَفظًا فَاعتَقِد تنكِيرَهُ مَعنى كـ(وَحدَكَ اجتَهِد)

وقول ابن مالك: (الحالُ واجبُ التَّنكير) يدل على أنَّ قوله بعد ذلك: (وقد يجيء مُعرَّفًا بالأداة) معناه: أنَّه يكون معرفًا لفظًا، وقد فهم شراح التسهيل مراد ابن مالك، فلم ينتقدوا عبارته كما فعل أبو حيان(١).

والعجيب أنَّ أبا حيان قد أقر بما ذكره ابن مالك في الألفية من أنَّها معرفة لفظًا(٢)، والأعجب أنه عبّر بما يماثل تعبير ابن مالك معنى، فقال في النكت الحسان:" وقد جاءت أحوال معارف تأولت بنكرات"(٣)، فحكم بأن الأحوال معارف، ثم ذكر أنَّها تأولت، وهذا هو نفس مراد ابن مالك.

فقول ابن مالك: (مُعرَّفًا بالأداة) تجوّز معناه معرفٌ في الصورة(٤)، فهو وإن جاء معرفًا بأحد وجوه التعريف نكرة في الحقيقة(٥).

ولم يكن ابن مالك بدعًا في تعبيره هذا؛ فقد عبّر به غيره لما كان المعنى هذا مفهومًا(٦)، وقد ختم ابن مالك كلامه عن هذه المسألة بقوله :"وقد يجيء المؤول بنكرة علمًا"(٧)، وهذا دليل على أنَّ ما سبق مؤول بنكرة عنده؛ إذ لو كان

(١) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٥٥٩،وناظر الجيش، تمهيد القواعد ٥ / ٢٢٥٦ ، ٢٢٥٧، والدماميني، تعليق الفرائد،١٦٩،١٧١/٦، والمكي، هداية السبيل، (تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ٥٦٨ .

(٢) ينظر: أبو حيان، منهج السالك، ٢/ ٢٨٢ .

(٣) أبو حيان، النكت الحسان، ص ٩٩.

(٤) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٥٥٩ .

(٥) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٨، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ٢٣٠، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٣ / ٤٣٣ ،٤٣٤. ،

(٦) ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،١/ ٣٧٩

(٧) ابن مالك، التسهيل، ص ١٠٨ .

كلامًا مستقلًا لقال: (وقد يجيء العلمُ مؤولًا بالنكرة)، وكلامه في شرح التسهيل يفيد ذلك[١].

المسألة الثانية عشرة: استعمال (إحدى)في التنييف دون إضافة

قال ابن مالك :"ولا تستعمل (إحدَى) في تنييفٍ وغيرِه دونَ إضافةٍ "[٢].

فحكم أبو حيان على بعض كلامه بالوهَم ؛ محتجًا بأنَّها تستعمل في التنييف دون إضافة ، ورأى أنَّ

كلام ابن مالك يحتاج إلى إصلاح فقال:" **وإصلاحُه أن يقول:**(ولا تُستعمَل إحدى في غيرِ تَنييف دونَ إضافةٍ)، فهذا حكم صحيح... "[٣].

المناقشة:

يتضح من النصين السابقين أن ابن مالك يمنع استعمال(إحدى) دون إضافة في التنييف وغيره، بينما يرى أبو حيان أنَّها تُستعمل في التنييف دون إضافة.

وإصلاح أبي حيان إصلاح صحيح؛ لأنَّ(إحدى) لا تستعمل في غير تنييف دون إضافة[٤]، وقد اتفقت كلمة شراح التسهيل[٥] ـ إلا الدماميني ـ[٦] على

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ٣٢٦ ،٣٢٧ .

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ١١٨.

(٣) أبو حيان، لتذييل والتكميل،٩/ ٣٣١.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الرضي للكافية، ص ٥٥١.

(٥) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٦٠٢، ٦٠٣، وابن عقيل، المساعد،٢/٨٤، والسلسيلي، شفاء العليل ،٢/ ٥٧٠،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٥/ ٢٤٣٨ ، والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ٧٨٤، والأزهري، موصل النبيل، ص ٧٤٠.

(٦) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ٧/ ٥٢.

علـى أن عبـارة ابـن مالـك مُشـكلة، وأن فـي بعضـها وهمًـا، وذكـر بعضـهم لهـا إصلاحًا.

وقد انفرد الدماميني بنص مخالف للنص الذي في التسهيل وشروحه، وهو" ولا تستعمل (إحدى) في غير تنييف دون إضافة"[١]، وهذا يدل على تعدد عبارة ابن مالك في نسخ التسهيل[٢]، وعلى ما في هذه النسخة التي اعتمد عليها الدماميني يسقط ما وجهه أبو حيان من نقدٍ لعبارة ابن مالك، ويكون إصلاحُه غير محتاج إليه، وقد وجه صاحب خزانة الأدب[٣] نقدًا لتلك العبارة التي في نسخة الدماميني مما يؤيد تعدد عبارة ابن مالك في نسخ التسهيل.

وكلام ابن مالك في مصنفاته[٤]التي تكلم فيها عن ذلك يوافق ما جاء في النسخة التي اعتمدها الدماميني.

مما سبق يتضح أن إصلاح أبي حيان صحيح بناء على النسخة التي اعتمدها، وأن عبارة ابن مالك التي في النسخة الأخرى لا تحتاج إلى إصلاح أبي حيان، وكلام ابن مالك في غير التسهيل يتفق مع ما في تلك النسخة.

(١) ينظر: المرجع السابق،٧/ ٥٢.

(٢) بين يدي الباحث نسخة من نسخ التسهيل موافقة للتي اعتمدها الدماميني؛ فقد جاء ما ذكره الدماميني إلا أن فيها "ولا يستعمل" بدل "ولا تستعمل " . ينظر: التسهيل، ص ١٠٤ أ ، وهي نسخة دمشق التي لم يقف عليها محقق التسهيل، ينظر: التسهيل،ص٦٨.

(٣) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب،٧/ ٣٥٠ .

(٤) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية، ص ١١٤، وسبك المنظوم، ص ٢٢٨ .

المسألة الثالثة عشرة: ذكر تمييز فاعل(نعم وبئس) المضمر بين اللزوم والغلبة

قال ابن مالك ـ في حديثه عن إضمار فاعل(نعم وبئس) ـ :"ويُضمَر ممنوعُ الإتباع مفسرًا بتمييزٍ مؤخَّرٍ مطابق قابل(أَلْ)لازمٍ غالبًا"(١).

فلم يستحسن أبو حيان الجمع بين اللزوم والغلبة لما بينهما من التنافي، فاقترح إصلاحًا للعبارة فقال:" ولفظ(لازم)و(غالبًا) متنافيان ... **وكان الأولى أن يقول:**(مذكورٍ غالبًا)،أو: (مُثَبتٍ غالبًا)"(٢).

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أن ابن مالك جعل لزوم ذكر التمييز غالبًا، بينما يرى أبو حيان أن في ذكر اللزوم والغلبة تنافيًا، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وإصلاح أبي حيان لا حاجة إليه؛ لأن ابن مالك بيّن مراده من زيادة كلمة(غالبًا)بعد التقييد باللزوم فقال:" وقلت :(غالبًا) بعد التقييد بلازم احترازًا من حذف المميز"(٣).

والعجيب أنَّ أبا حيان نقل كلام ابن مالك السابق، ومع ذلك رأى أنَّ العبارة تحتاج إلى إصلاح، ولم يفطن أبو حيان إلى مراد ابن مالك؛ فاللزوم للحكم النحوي وهو تمييز الفاعل المضمر، والغلبة للوارد في الاستعمال.

وقد جمع ابن مالك ـ في هذه المسألة ـ في أكثر مؤلفاته ـ بين هذين القيدين، أوبين ما يقاربهما، وتارة يصرح بندور أو قلة حذف التمييز، وما ذلك إلا لأنَّه لا يرى تعارضًا بينهما(٤)، وجمع بينهما ـ أيضًا ـ في غير هذه المسألة، وذلك كما في قوله في الألفية:

---

(١) ابن مالك،التسهيل، ص ١٢٧.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠/ ١١٢ .

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل،٣/ ١٣.

(٤) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية، ص ٦٣، وشرح عمدة الحافظ، ٢/ ٧٧٩، ٧٨٤، وشرح الكافية الشافية، ٣/ ١١٠٤، ١١٠٦.

وَبَعدَ (لَولا) غَالِباً حَذفُ الخَبَرْ حَتمٌ، وَفِي نَصٍّ يَمينٍ ذَا استَقَرّ[١]

ولعدم اشتمال العبارة على التنافي عند شراح التسهيل [٢] لم يصنعوا صنيع أبي حيان، بل صحح بعضهم ما بينه ابن مالك في شرح التسهيل[٣].

وقد نقل أبو حيان نفسه عن بعض النحويين[٤]جواز حذف التمييز والفاعل مضمر على قلّة، فتعبير ابن مالك بغلبة لزوم ذكره في غاية الدقة، وقد قال ابن عصفور بجواز حذفه لفهم المعنى[٥]، وظاهر كلام الشلوبين والرضي جواز حذفه[٦].

وذكر الشاطبي أنَّه دل الاستقراء على أنَّ حذف التمييز قليل[٧]، ولذا فالتقييد بالغلبة بعد اللزوم من ابن مالك مطلوب، وبهذا الفهم صرح بعض شراح الألفية[٨].

(١) ينظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك،ص٨٩.

(٢) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٧٢٧ ــ ٧٢٨، وابن عقيل، المساعد،١٣٠/٢، والسلسيلي ،شفاء العليل،٥٨٨/٢، والدماميني، تعليق الفرائد، ١٧٣/٧، والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ٨٧٤، والأزهري، موصل النبيل،ص٦٩١.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد،٥/ ٢٥٥٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، الارتشاف، ٤/ ٢٠٤٩، والسيوطي، الهمع،٣٤/٥.

(٥) ينظر: ابن عصفور، المقرب،٦٦/١، ٦٧، وشرح جمل الزجاجي،٦٠٢/١.

(٦) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية،٣/ ٩٠٧، والرضي، شرح الرضي للكافية، ص ١١٢٧.

(٧) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤/ ٥١٣.

(٨) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ٣٣٥، والمرادي، توضيح المقاصد،٩١٣/٢، والأزهري، شرح التصريح،٢/ ٧٨.

المسألة الرابعة عشرة: إتباع المصدر العامل قبل تمامه

بيّن ابن مالك شروط إعمال المصدر فقال:" يَعملُ المصدر ــ مظهرًا، مكبَّرا ، غيرَ محدودٍ، ولا منعوتٍ قبل تمامِه ـ عَملَ فعلِه"(١).

ويرى أبو حيان أن اشتراط كونه غير منعوت فقط قصور؛ لعدم دخول بقية التوابع مع النعت في الشرط.

ولذلك اقترح إصلاحًا لعبارة ابن مالك فقال:" وفي قول المصنف(ولامنعوتٍ) قصور، **وكان ينبغي أن يقول:** (ولا متبوع بتابع)؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل، فلا يجوز: عجبتُ من ضربِك الكثيرِ زيدًا ..."(٢).

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أن ابن مالك يشترط لإعمال المصدر كونه غير منعوت، بينما يرى أبو حيان أنَّ الشرط هو أن يكون غير متبوع، لذا ذكر الإصلاح السابق .

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ النعت يُمحِّض المصدر إلى جهة الاسمية كما هو الحال مع اسم الفاعل(٣)، فوجود النعت يبعد شبه المصدر بالفعل، بخلاف بقية التوابع فلا تفيد ما يفيده النعت؛ لأن الفعل يؤكد ويبدل منه ويعطف عليه.

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ١٤٢.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل،١١/ ٦١.

(٣) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤/ ٢٢٦.

فإن قيل: فأين ما يدل على منع الفصل ببقية التوابع؟ فالجواب أن ذلك في قول ابن مالك بعد ذلك :"ومعمولُه كصِلَة في منع تقدُّمِه وَفصلِه"[١]؛ فقد شمل قوله: (وفصله) التوابع وغيرها.

فتعبير ابن مالك بالنعت مقصود، وقد عبّر بما يوافق ذلك معنى في بعض مؤلفاته غير التسهيل[٢]، وقد بيّن في شرح التسهيل أنَّه لا يفصل بالنعت بين المصدر ومعموله، وأن علّة عدم تقدم النعت على المعمول هي كون معمول المصدر مع المصدر كالصلة مع الموصول[٣]، وقد أشار إلى ذلك في بعض مؤلفاته[٤].

وقد سلك أكثر شراح التسهيل مسلك أبي حيان في اقتراح إصلاح للعبارة[٥]، ومنهم من أشار إلى أن بقية التوابع كالنعت، ولم يبين مراد ابن مالك من الاكتفاء بذكر النعت[٦]، ومنهم من نقل إصلاح أبي حيان مرتضيًا له[٧]، ومنهم من ارتضى عبارة ابن مالك دون نقد[٨].

وقد اكتفى بعض النحاة[٩]باشتراط عدم الوصف كما فعل ابن مالك، كما أن بعض النحاة ينصّ على أنَّه لا يوصف الشيء قبل تمامه[١٠]، فتخصيص

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ١٤٢، وينظر: شرح التسهيل، ٣/ ١١٣.
(٢) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية، ص ٦١، وسبك المنظوم، ص ١٥٣.
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ١٠٨، ١٠٩.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢/ ١٠١٩.
(٥) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٦٨٧،والدماميني، تعليق الفرائد، ٨/ ٥٢،والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ١٠٩٠.
(٦) ينظر: ابن عقيل، المساعد،٢/ ٢٢٩،والأزهري، موصل النبيل، ص ٨٨٤ .
(٧) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥/ ٢٨٢٧، ٢٨٢٨ .
(٨) ينظر: السلسيلي، شفاء العليل، ص ٦٤٣، ٦٤٤.
(٩) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٤٥١،والشاطبي، المقاصد الشافية، الشافية، ٤/ ٢٢٦،والأزهري، شرح التصريح، ٢/ ٥.
(١٠) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ص ٢٤٦.

الوصف بالذكر له وجاهته، لا سيما مع التصريح بعدم فصل المعمول بعد ذلك، وهذا ما فعله ابن مالك كما سبق.

ولخصوصية النعت نص بعض النحويين على عدم جواز النعت، ثم ذكر بعد ذلك عدم جواز الإتباع بتابع من التوابع(١).

المسألة الخامسة عشرة: عنوان باب حروف الجر

عقد ابن مالك بابًا لمعاني حروف الجر، وجعل عنوانه:" باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها "(٢).

فنظر أبو حيان في الباب فوجد ابن مالك لم يذكر (مُذْ ومُنْذُ) فيه، فرأى أنَّ عنوان الباب ينبغي أن يغيّر ويزاد فيه، فقال:" **وكان ينبغي للمصنف أن يقول:**(وسوى ما ذكر في باب الظروف)، وهما(مُذْ) و(مُنْذُ)؛ فإنَّه ذكر أنَّهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما"(٣).

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك استثنى أدوات الاستثناء من الذكر في هذا الباب، بينما يرى أبو حيان أن تذكر الظروف مع أدوات الاستثناء، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وهذا الإصلاح من أبي حيان فيه شيء من التحامل على ابن مالك، إضافة إلى أن في إصلاحه ابتعادًا عن مراد ابن مالك؛ فابن مالك عقد الباب لمعاني حروف الجرّ لا لعدها، وهذا جلي لمن طالع الباب، وأدوات الاستثناء التي تستعمل حروفًا لا معنى لها سوى الاستثناء، والباب معقودٌ لما تعددت معانيه.

(١) ينظر: بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٣٩٦ .

(٢) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ١٤٤.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل،١١/ ١١٦.

وأمَّا(مُذْ)و(مُنْذُ)فلهما معانٍ متعددة إذا كانا حرفين، وقد ذكر ابن مالك معانيهما في باب الظروف[١]، ونصَّ في هذا الباب على أنَّهما قد ذكرا في باب الظروف[٢]، ولكنَّ أبا حيان نظر إلى العنوان، وغفل عن كلام ابن مالك في الباب.

فـ(مُذْ)و(مُنْذُ) بخلاف أدوات الاستثناء، فلما كان لهما معانٍ، وقد سبق ذكر هذه المعاني لم يستثنهما في العنوان كما استثنى ما لا معنى له سوى الاستثناء.

وعندما يكون كلام ابن مالك في مؤلفاته[٣]عن عدّ حروف الجر يذكر أدوات الاستثناء، و(مُذْ) و(مُنْذُ)، أمَّا في التسهيل فالباب معقود لبيان معانيها، وما سبق بيان معناه لا حاجة لتكرار الكلام عنه.

وعندما كان كلامه عن معاني حروف الجر، ولم يسبق الحديث عن معاني(مُذْ)و(مُنْذُ)في باب المفعول فيه[٤]، ذكر معانيهما، ولم يذكر أدوات الاستثناء؛ لأنَّه لامعنى لها سوى الاستثناء كما سبق[٥].

ويؤيد ما ذكرت ما فعله في سبك المنظوم ؛ حيث جعل العنوان " باب الحروف الجارة ومعانيها سوى

المذكورة في الاستثناء"[٦]،فقد بيّن أن الباب لذكر الحروف ومعانيها، ثم ذكر معاني(مُذْ) و(مُنْذُ) لما لم يسبق ذكر معانيهما في باب المفعول فيه[٧].

---

(١) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٩٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق،، ص ١٤٦ .

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ١/ ٢٦١، والألفية، ص ١١٥ ،وشرح الكافية الشافية، ٢/٧٨٠ .

(٤) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية، ص ٤٦ .

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٦.

(٦) ينظر: ابن مالك، سبك المنظوم، ص ١٤٢.

(٧) ينظر: ابن مالك، سبك المنظوم، ص ١٢٨، ١٤٦ .

ولوضوح الأمر عند شراح التسهيل[١] لم يقدموا على إصلاح عبارة ابن مالك كما فعل أبو حيان.

المسألة السادسة عشرة: ملازمة (وحْد) للنصب

في حديث ابن مالك عن الأسماء الملازمة للإضافة ذكر من بينها(وحْد)، فقال:" و(وحْد) لازمَ النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضميرٍ، وقد يُجر بـ(على)،وبإضافة (نسيج)..."[٢].

فلم يستحسن أبو حيان عبارة ابن مالك؛ لأنَّ جره يجعله غير لازم للنصب، واستحسن إصلاح العبارة، فقال:" وقول المصنف(لازم النصب) ليس بجيد؛ لأنَّه قد ذكر بعد بأنَّه قد يُجرُّ بـ(على)وبإضافة، **فالعبارة الحسنة أن يقول:** (والغالب نصبه)"[٣].

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك يجعل (وحد) يلزم نصبه ويقل جرّه، بينما يرى أبو حيان أنَّه يغلب نصبه، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ الغالبية تعني أن المقابل لها قريب منها في الكثرة، وهذا ليس متحققًا في(وحد)؛ لأنَّ الأكثر هو نصبه، وأمَّا جره فقليل حصل له بحرف واحد هو(على)، وبالإضافة إلى ألفاظ مخصوصة معدودة، فكأن ابن مالك قال: هو ملازم للنصب إلا في تلك الحالتين [٤].

---

(١) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٦٩٦،وابن عقيل، المساعد،٢/٢٤٥،والسلسيلي، شفاء العليل،٢/٦٥٥،وناظر الجيش، تمهيد القواعد ،٦/٢٨٧١ ، والأزهري، موصل النبيل، ص ٨٩٥، والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ١١٤٧،

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ١٥٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢/ ٦٥.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الرضي للكافية، ص ٦٤٧، ٦٤٨ ، وابن عقيل، المساعد، ٢/٣٤١وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٢٠٤.

وقد صرح بعض اللغويين وبعض النحويين[١]بأنَّه لم يستعمل إلا منصوبًا، وأن جرّه شاذ، وهذا قريبٌ مما ذكره ابن مالك.

وقال بعض شُرّاح الألفية بما قال به ابن مالك[٢]، ولم ينح من شُرّاح التسهيل أحد نحو أبي حيان فيما ارتآه من نقدٍ وإصلاحٍ لعبارة ابن مالك [٣].

المسألة السابعة عشرة: وصل (أيّ) في النداء بالمفرد في أحد قولي الأخفش

قال ابن مالك في حديثه عن (أيّ) في النداء:" وليست موصولة بالمرفوعِ خبرًا لمبتدأ محذوف خلافًا للأخفش[٤] في أحدِ قولَيه "[٥].

فرأى أبو حيان أنَّ عبارة ابن مالك غير مخلَّصة؛ لأنَّ(أيّ)توصل بالجملة لا بالمفرد، وعبارة ابن مالك يفهم منها أنَّها توصل بالمفرد الذي هو الخبر، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ المفرد جزء الصلة لا الصلة كلِّها.

وذكر أبو حيان إصلاحًا للعبارة فقال : " وقوله : (وليست موصولة بالمرفوعِ...) ليست عبارة مخلَّصة ، **وكان ينبغي أن يقول:** (وليست موصولةً بالجملةِ التي المرفوعُ خبرٌ لمبتدئها المحذوف) ؛ لأنَّه لا يصحُّ قولهُ (إنها موصولةٌ بالمرفوع)؛ إذ هو جزء الصلة "[٦].

---

(١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٥ /١٢٩، وابن سيده، المحكم،٣/٤٩٠، وابن يعيش، شرح المفصل،٢/،وابن منظور، لسان العرب ،٣/٤٤٩.

(٢) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد،٢/ ٧٩٩ .

(٣) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص ٧٥٢، والسلسيلي، شفاء العليل ٣/ ٧٠٨، والمكي، هداية السبيل،(تحقيق: عبد العزيز صافي) ص ١٤٠٤ ــ ١٤٠٦، والأزهري، موصل النبيل،ص٩٧٧.

(٤) ينظر: مذهب الأخفش في: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٢٢٨،والفارسي، الإغفال، ٢ / ١٦ .

(٥) ابن مالك، التسهيل، ص ١٨١ .

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣/ ٢٩٠.

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك يمنع كون (أيّ) موصولة بالاسم المرفوع بعدها حالة كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، كما هو مذهب الأخفش في أحد قوليه، بينما يرى أبو حيان أن(أيّ)توصل بالجملة لا بالمفرد، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وإصلاح أبي حيان إصلاح صحيح؛ لأنَّ العبارة تُفهِم الوصل بجزء الصلة، وقد ذكر ابن مالك نفسه في شرح التسهيل[١] أن الصلة ـ في قول الأخفش ـ هي الجملة المكونة من الخبر المذكور والمبتدأ المرفوع، كما أنَّه قال في الكافية الشافية[٢] :

وَهْيَ لَدى الأخفشَ تَكْميل صِله .....

وبعض النحاة حين يذكرون مذهب الأخفش يذكرون أنَّ الجملة على مذهبه هي الصلة[٣]، لا الخبر فقط، لذا فعبارة ابن مالك بناء على ذلك تحتاج إلى إصلاح كما ذكر أبو حيان.

لكنَّ النحاس[٤] نقل عن الأخفش أنَّه يرى أنَّ النعت صلة لـ(أيّ)، فلعل ابن ابن مالك اعتمد على ذلك فجعل الصلة في قول الأخفش هي المرفوع فقط، لا

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣ / ٤٠٠ .

(٢) ابن مالك،شرح الكافية الشافية، ٣ /١٣١٧ .

(٣) ينظر: الفارسي، الإغفال، ٢/ ١٦، ١٩،والشاطبي، المقاصد الشافية،٥/ ٣١٢،والرضي شرح الرضي على الكافية،ص ٤٤٧، والمرادي، توضيح المقاصد،٢/ ١٠٧٨،والسلسيلي،شفاء العليل ٢ / ٨٠٩،والأشموني، منهج السالك، ٣ /٣٤، والأزهري، موصل النبيل، ص ١١٧٦.

(٤) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ١/ ٤٣٠.

الجملة، وعلى ذلك تكون عبارة ابن مالك مستقيمة، لاسيما وأنَّها نقل لمذهب الأخفش، لا قول لابن مالك .

ولعل هذا هو الذي جعل جُل شُرّاح التسهيل يغضون الطرف عما ذكره أبو حيان(١)، فلم يوافقه إلا الدلائي(٢).

المسألة الثامنة عشرة: ما لا يُعطى لـ (أيّ) في الاختصاص

ذكر ابن مالك ما لا يُعطى لـ(أيّ) إذا استعملت في الاختصاص فقال:" إذا قصدَ المتكلِّمُ بعد ضميرٍ يخُصُّه، أو يُشارك فيه تأكيدَ الاختصاص أولاه (أيًّا) مُعطيَها ما لها في النِّداءِ إلا حَرفَه"(٣).

ولكنَّ أبا حيان يرى أنَّ الوصف باسم الإشارة يستثنى مع حرف النداء، لذا رأى أنَّ العبارة تحتاج إلى إصلاحٍ فقال:" وقوله (إلا حَرفَه) لم يستثن من أحكام (أيٍّ) في النداء إلا حرف النداء... **وكان ينبغي أن يزيد في الاستثناء فيقول:**(إلا حرفَه ووصفَه باسم الإشارة)؛ فإنه لا يجوز أن تقول : عليَّ أيُّهذا الفقيرُ يُتَصَدَّقُ"(٤).

المناقشة:

من النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك قصر ما لا يعطى لها على حرف النداء؛ حيث لم يستثن من أحكام(أيّ) في النداء إلا حرف النداء، فإنَّه

(١) ينظر :المرادي، شرح التسهيل،ص٨٣٣،وابن عقيل، المساعد، ٢/ ٥٠٦، والسلسيلي، شفاء العليل،٢/ ٨٠٩، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ، ٣/ ٣٥٥٦، والأزهري، موصل النبيل، ص ١١٧٦.

(٢) ينظر: الدلائي، نتائج التحصيل، (تحقيق: محمد بشير رمضان) ص ١٤٧ .

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص ١٩١.

(٤) أبو حيان ، التذييل والتكميل، ١٤/ ٨٢ .

لا يدخل عليها في الاختصاص، بينما يرى أبو حيان أن يضاف الوصف باسم الاشارة إلى حرف النداء، لذا ذكر الإصلاح السابق.

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ الوصف باسم الإشارة لا يتأتى إلا و(أيّ) وصلة للنداء مبهمة، وهي في الاختصاص ليست مناداة، بل منصوبةً بفعل مضمر(١)، وكونّها للمتكلم أزال إبهامها، فهي حينئذ لا يجوز وصفها باسم الإشارة؛ لأنَّه إنما ساغ وصفها باسم الإشارة في النداء لكونّهما مبهمين(٢)، وهذا غير متحقق في الاختصاص؛ إذ لا يصح كون الاسم المختص نكرة أو مبهما(٣)، فكذلك(أيّ) .

فلم يستثن ابن مالك الوصف باسم الإشارة لأنَّه لا يتأنى والحالة هذه، ولذلك لم يستثن في غير التسهيل ـ أيضًا ـ إلا حرف النداء(٤)،وما ذلك إلا لعدم تأتي الوصف باسم الإشارة في الاختصاص.

فإن قيل : إن حرف النداء لا يتأتى في الاختصاص أيضًا؛ لأنَّ الإنسان لا يُنبه نفسه، فكان ينبغي عدم استثنائه أيضًا، فالجواب أنَّه نُقِل عن الأخفش

(١) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص٤٣٠،وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٣٧١ ، والمرادي ،توضيح المقاصد، ٣ / ١١٥١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ٧ / ٣٦٦٧.

(٢) ينظر: الأزهري، موصل النبيل، ص ١٢٣٧.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٦٦٧ .

(٤) وذلك كما في قوله في الألفية :

الاختِصَاصُ كَنِداءٍ دُونَ(يا) كـ(أيُّها الفَتَى) بِاثْرِ(ارجُونِيَا)

ينظر: الألفية ص١٤٥،وشرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣٧٣، ١٣٧٥، والفوائد المحوية، ص ٨٢، وسبك المنظوم، ص ١٨٧ .

جواز كون(أيّ) في الاختصاص منادى، وأنَّه قد يُنادي الإنسانُ نَفسَه كما في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ :" كُلُّ الناس أفقَهُ منك يا عُمَر "[١].

فلما أمكن ذلك كان استثناؤه مطلوبًا، بخلاف ما لا يمكن وقوعه، وهو الوصف باسم الإشارة، فعبارة ابن مالك في غاية الدقة.

المسألة التا سعة عشرة: اختصاص أسماء الأفعال بخلوها من علامة للمضمر المرتفع بها

قال ابن مالك في حديثه عن أسماء الأفعال:" ولا علامةَ للمُضمَرِ المُرتَفِعِ بها، وبروزُه مع شِبهها في عدم التصرف دليلُ فِعلِيَّتِه "[٢].

فحكم أبو حيان على عبارة ابن مالك بعدم الصحّة؛ محتجًا بأن هذا الأمر ليس قاصرًا على أسماء الأفعال، بل يشترك فيه معها الأفعال؛ حيث لا علامة للمضمر المرتفع بها أيضًا، بل يبرز الضمير نفسه، ثم ذكر إصلاحًا للعبارة فقال:" وقوله: (ولا علامةَ للمُضمَرِ المُرتَفِعِ بها) عبارةٌ غير صحيحة ... **فالعبارةُ الصحيحة أن يقول:** (ولا يبرُزُ معه الضميرُ في حال تثنيةٍ ولا جمعٍ، بل يَستكِنُّ مُطلقًا"[٣].

المناقشة:

من خلال النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك يرى أنَّه لا تكون للمضمر المرفوع بأسماء الأفعال علامة، أي: أنَّها تكون معه خالية من تلك العلامة في كل أحوالها، بينما يرى أبو حيان أنَّ الأفعال تشترك مع أسماء الأفعال في هذا الأمر، لذا ذكر الإصلاح السابق.

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢/ ٥٦٥، والأزهري، موصل النبيل، ص ١٢٣٧ .

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٢١٠ .

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل،١٤/ ٢٧٣، ٢٧٤ .

وفي إصلاح أبي حيان نظر؛ لأنَّ ابن مالك قصد بالعلامة الضمير نفسه[١]؛ بدليل أنَّه قال بعد ذلك:" وبروزُه مع شِبهها"[٢]، والبروز إنما يكون للضمير .

وأمَّا تسوية أبي حيان بين أسماء الأفعال والأفعال في ذلك فمبني على فهمه للمراد بالعلامة في كلام ابن مالك؛ فهو يراها شيئًا آخر غير الضمير، أما عند ابن مالك فهي الضمير نفسه، فلما كانت كذلك اختصت أسماء الأفعال بخلوها منها[٣]خلافًا لمن جوّز ذلك بقلة[٤]، بخلاف الأفعال فإنَّها لا تخلو منها، بل هي مما يتميز به الفعل[٥]، فيقال: اسْكُتا واسْكُتُوا واسْكُتْنَ، ولا يقال إلا: (صه) للجميع .

وقد صرح ابن مالك بكونها تخلو من الضمير في بعض مؤلفاته[٦]، مما يدل على أنَّه يريد بالعلامة الضمير نفسه، وتعبير ابن مالك هو نفس تعبير سيبويه حيث قال:" واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر"[٧]، ففهم أبي حيان لعبارة ابن مالك فهم خاص .

---

(١) هكذا فهمه الشراح .
ينظر: ابن عقيل، المساعد،٢/٦٤١، والسلسيلي، شفاء العليل،٢/٨٦٩،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٨ / ٣٨٤٠، والأزهري، موصل النبيل ص ١٣٣١ ، ١٣٣٢.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٢١٠ .

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣ / ٥٢٩ ،والسيرافي، شرح السيرافي،٢/ ١٤٤،وابن جني، الخصائص، ٣ / ٤٧،وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل،٢/ ٧٥٢.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ٢ / ٧٥٢ ، ٧٥٣ .

(٥) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨ / ٣٨٤٠ .

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣٨٣ ،١٣٨٨ ، ١٣٨٩ .

(٧) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٤٢، وينظر ١/ ٢٤٤، ٢٤٧ .

وقد خرج ناظر الجيش تعبير ابن مالك على أنَّه لما ذكر أنَّها أسماء أراد رفع توهم أنَّها كالأسماء العاملة في جواز بروز الضمائر معها، فذكر ما ذكر(١).

المسألة العشرون: تقدم غير الجار والمجرور على المضارع المؤكد بـ(النون)

قال ابن مالك– في حديثه عن شروط وجوب توكيد المضارع بالنون – :" وهما خفيفةٌ وثقيلة تلحقان

وجوبًا المضارعَ الخاليَ من حرف تنفيس، المُقسمَ عليه مستقبلًا مثبتًا، غيرَ متعلَّقٍ به جارٌ سابق "(٢).

فانتقد أبو حيان عبارة ابن مالك بكونَّها قاصرة؛ لأنَّ شرط عدم التقدَّم ليس قاصرًا على الجار والمجرور، بل يشمل غيره أيضًا كالمفعول والحال .

ثم اقترح إصلاحًا للعبارة فقال:" وهذه العبارة التي ذكرها قاصرةٌ؛ لأنَّ ذلك لا يختصُّ بالجارّ السابق، **فكان ينبغي أن يقول:**(غيرَ متقدِّمٍ مَعمولُه على الفعل) ... وهو أعَمُّ"(٣).

المناقشة :

من خلال النصين السابقين يتضح أنَّ ابن مالك قصر شرط عدم التقدّم على الجار والمجرور، بينما جعله أبو حيان شاملًا لغيره .

وإصلاح أبي حيان إصلاح صحيح؛ لأنَّه يشترط عدم تقدم معمول الفعل جارًا ومجرورًا كان أم غيره(٤).

---

(١) ينظر : ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨ / ٣٨٤٠ ، ٣٨٤١ .

(٢) ابن مالك، التسهيل ص ٢١٦ .

(٣) أبو حيان ،التذييل والتكميل،١٤/ ٣٥٨ .

(٤) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ٤٤١، والرضي، شرح الرضي على الكافية ص ١٢٠٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨/ ٣٩١٨، والشاطبي، المقاصد الشافية ٥ / ٥٤٤، ٥٤٥، والأزهري، شرح التصريح، ٢ / ٣٠١،

وقد اشترط ابن مالك نفسه ذلك في موضع من التسهيل[١]، وفي شرح التسهيل[٢]،وغيره[٣]، وقد قال أكثر شراح التسهيل بما قال به أبو حيان[٤]، واعتذر بعضهم لابن مالك بأنَّه اقتصر على الجار والمجرور لأنَّ غيره أولى بالمنع[٥]، ولكنّ تعبيره بالمعمول في غير هذا الموطن من التسهيل، وفي بعض مؤلفاته يُضعف هذا الاعتذار؛ لأنَّه لو كان التعبير بالجار كافيًا لاقتصر عليه في تلك المواضع.

(١) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ١٥٢ .

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ١ / ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣٩٨ ، ١٤٠٣، والفوائد المحوية، ص ٩٦ .

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد،٢/٦٦٥،وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨ / ٣٩١٨ .

(٥) ينظر: الأزهري، موصل النبيل، ص ١٣٧٢ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، وبعد :

فبعد تلك الرحلة مع إصلاحات أبي حيان النحوية لعبارة ابن مالك انتهى البحث إلى النتائج التالية :

- تجاهل أبي حيان ـ في بعض المواضع ـ لبيان ابن مالك لمراده في شرح التسهيل، ولبقية كلامه في

التسهيل، ولكلامه في بقية مصنفاته، وعدم اعتداده باتفاق عبارة ابن مالك مع عبارة كبار النحاة قبل ابن مالك، لا سيما سيبويه، فمثال تجاهل أبي حيان لبيان ابن مالك لمراده مسألة تعريف الكلمة، ومسالة زيادة (كان) بين الجار والمجرور، ومسألة ذكر تمييز فاعل نعم وبئس المضمر بين اللزوم والغلبة، ومثال تجاهله لبقية كلام ابن مالك مسألة إتباع المصدر قبل تمامه.

ومثال تجاهله لكلامه في مصنفاته مسألة تعين الفصليَّة في ضمير الفصل، ومثال عدم اعتداده بموافقة عبارة ابن مالك لعبارة النحاة مسألة دلالة (الهمزة) على التكلم .

- التسرع من أبي حيان في ادعاء احتياج عبارة التسهيل إلى إصلاح، بل والخلل في كلام أبي حيان، وذلك كما في مسألة دلالة (تاء) الغائب، ومسألة إخراج المستثنى من المستثنى منه .
- عدم إحاطة أبي حيان ـ أحيانًا ـ بكلام ابن مالك ورأيه الذي صاغ على أساسه عبارته، وذلك كما في مسألة المضمر في اسم الفعل المضارع، ومسألة تعين الفصليَّة في ضمير الفصل .
- عدم دقة أبي حيان ـ أحيانًا ـ في فهم عبارة ابن مالك، وذلك كما في مسألة عود الضمير على اسم (كاد) وأخواتها .
- أن أبا حيان يُقدم على إصلاح العبارة ـ أحيانًا ـ بناء على رأيه في المسألة، والأولى أن يراعي رأي

صاحب العبارة ابن مالك، وذلك كما في مسألة المعطوف على اسم (إنَّ) بعد تمام الخبر ، ومسألة الحال المقترن بـ(أل) بين التعريف والتنكير.

- غض الطرف من أبي حيان ـ أحيانًا ـ عن الدلالة اللغوية التي تجعل عبارة ابن مالك لا تحتاج إلى إصلاح، وذلك كما في مسألة المراد بالثاني من جزأي الجملة الاسمية، ومسألة إخراج المستثنى من المستثنى منه .
- بعض نسخ التسهيل التي لم يشر لها أبو حيان تجعل كلام ابن مالك غير محتاج إلى إصلاح، وذلك كما في مسألة استعمال (إحدى) في التنييف دون إضافة .
- تحامل أبي حيان الصُّراح على ابن مالك في بعض المواطن، وذلك كما في مسألة عنوان باب حروف الجر.
- صحَّة بعض إصلاحات أبي حيان، كما في مسألة وصل (أيّ) في النداء بالمفرد، وتقديم غير الجار والمجرور على المضارع المؤكد بـ(النون).

قائمة المصادر والمراجع

- الأبذي، شرح الجزولية من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق: حسن نفاع الحربي، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٢٤هـ.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي،ط١ دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨٦م.
- ابن الأثير، مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين،ط١،جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٢٠هـ.
- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق/ محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ،٢٠٠١م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل.ط١، ،١٩٩٨م.
- الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ،٢٠٠٠م.
- الأشموني، علي بن محمد، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق: محمد محيي الدين.ط١،دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٥٥م.
- بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د .ت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٤،القاهرة:مكتبة الخانجي،١٩٩٧م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ.
- التِّنِّسي، أحمد بن محمد. شرح التسهيل، تحقيق: فريدة حسن معاجيني. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة دكتوراه،١٩٩٣م .

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان،وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد،ط١، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار،ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة ،١٩٥٢م.
- ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو معلي، ط١،عمّان: دار مجدلاوي ،١٩٨٨م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قداره.ط١، دار الجيل، بيروت ،١٩٨٨م
- ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق :جمال عبد العاطي مخيمر. ط١، مكتبة مصطفى الباز، مكة المكرمة: ،١٩٩٧م.
- ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي العليلي، ط١، مطبعة الآداب، العراق،١٤٠٠هـ.
- ابن الحاجب، الكافية في النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر،ط١، مكتبة الآداب، القاهرة ،٢٠١٠م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق :علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر،ط١،دار الطباعة المحمدية، القاهرة،٢٠١٣م.
- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي.ط١،دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض،١٩٩٨م.
- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد.ط١،مكتبة الخانجي، القاهرة ،١٩٩٧م.

- أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد المحسن الفتلي.ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٥م.
- ابن خروف، علي بن محمد. شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عرب.ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،١٩٩٧م.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، التخمير، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،١٩٩٠م
- الدلائي، محمد بن محمد، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى الصادق العربي. ط١، مطابع الثورة، بنغازي ،د.ت.
- الدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل من بداية باب النداء إلى نهاية ما زيدت الميم في أوله :دراسة وتحقيق: محمد بشير رمضان، جامعة المرقب، ليبيا،٢٠١٥م.
- الدماميني، محمد بدر الدين، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ،تحقيق: محمد المفدى ،ط١، مطبعة الفرزدق، الرياض،١٤٠٣هـ.
- الرضي ،محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ،تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير. ط١،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٧هـ.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، الرياض، رسالة دكتوراه ،١٤١٨هـ.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق/عبدالستار أحمد فراج وآخرين، ط٢ ،،وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ .١٩٦٥م.
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، ط١،عالم الكتب، بيروت ،١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

- ابن السراج، محمد بن السّري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي.ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٦م.
- السلسيلي، عبد الله بن محمد، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف البركاتي.ط١،مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ١٩٨٥م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المخصص ،تحقيق :خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،١٩٩٦م.
- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ،٢٠٠٠م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون،ط٣،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،١٤١٢هـ .
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم ، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٩٩٢م.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه. تحقيق :أحمد مهدلي، وعلي سيِّد علي.ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٨م.
- الشاطبي ، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، عبد المجيد قطامش، السيد تقي، محمد البناء، سليمان العايد، عياد الثبيتي .ط١،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،٢٠٠٧م.
- الصيمري، عبد الله بن أبي إسحاق، التبصرة والتذكرة .تحقيق :فتحي مصطفى. ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،١٩٨٢م.
- الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ،الرياض،١٩٩٣م.

- الشلوبين ، التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع،ط١، دار الكتب ، القاهرة، ١٩٨٠م.
- العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم،ط١، دار العلم والثقافة ، القاهرة،١٩٩٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق :أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري.ط١، مطبعة العاني، بغداد ،١٩٧٢م.
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب،١٩٩٨م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق :محمد بركات. ط١، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة،١٩٩٩م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، وغازي مختار طليمات، ط٢،دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- الفارسي، الإغفال، تحقيق وتعليق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي ،١٤٢٤ هـ ـ٢٠٠٣م.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ.
- القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن،ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق، ١٩٨٢م.
- ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: علي موسى الشوملي،ط١، مكتبة الخريجي،الرياض،١٤٠٥هـ.

- الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ،ومحمد المصري،ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٨م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات. ط١، دار الكاتب العربي،القاهرة،١٩٦٧م.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي. ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة،١٩٨٢م.
- ابن مالك، الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، تحقيق: وداد يحيى، مكة المكرمة: جامعة أم القرى رسالة ماجستير،١٩٨٥م.
- ابن مالك، شرح التسهيل ،تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي. ط١، هجر للطباعة ،القاهرة، ١٩٩٠م.
- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري.ط١، مطبعة العاني، بغداد ،١٩٧٧م.
- ابن مالك، سبك المنظوم وفك المختوم، تحقيق: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر،(ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي،٢٠٠٥م.
- ابن مالك، ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني،ط١،دار المنهاج،الرياض،١٤٢٨هـ.
- المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة،ط٣، وزارة الأوقاف ،مصر،١٩٩٥م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان. ط١،دار الفكر العربي،القاهرة،٢٠٠١م.
- المرادي، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد. ط١، مكتبة الإيمان،القاهرة،٢٠٠٦م.

- المكي ،عبد القادر بن أبي القاسم. هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، تحقيق: عثمان الصيني ، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، ١٩٨٩م.
- المكي، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة، تحقيق: عبد العزيز صافي الجيل، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، ١٩٩٣م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ،بيروت،١٩٩٣م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي فاخر ،وجابر البراجة، وإبراهيم العجمي ،وجابر السيد، وعلي السنوسي ،ومحمد راغب(ط١، دار السلام للطباعة ،القاهرة ،٢٠٠٧م.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت،٢٠٠٠م.
- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، مكتبة النهضة، عالم الكتب ،بيروت، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل .قدم له: إميل بديع يعقوب،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ،٢٠٠١م.

المخطوطات:

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وهي نسخة مصورة برقم(٨٢٤)، لاندبرج، مكتبة برلين.